أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات علي جودة المراجعة

" دراسة تطبيقية "

الأستاذ الدكتور /سمير أبو الفتوح صالح

أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات

كلية التجارة – جامعة المنصورة

رشا محمد أحمد النجار

معيدة بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

Abstract :

Corporations are considered the most public and spread form of the new business environment. These Corporations are known by separating between ownership and management which leads to conflict of interest between the of the different parties، these conflict may happen even inside or the corporations out side it . This conflict of interests between the different parties lead to agency problems , because of the management's way in providing shareholders with Misstatement about the corporation financial position with the helping some auditing firms .The most popular example for these problems , is the financial collapses that happened lately to the American corporation during 2002 such as: Enron and WorldCom . In Egypt , a lot of collapses happened to many corporation because of these problems which can appear because of one or all of the following reasons :

(1)- Weakness of management moral's behavior .

(2)- The appearance of a large number of corporations that are known by separating between ownership and management which led to agency problems which led to the need of corporate governance .

(3)- The negative role of shareholders specially those from institutional shareholders .

(4)- Lack of the independence of the board of director .

(5)- The non separation between the chairman role and the chief executive officer role .

(6)- The Weakness of the accounting experience for the members of audit committee or their non existence .

(7)- Lack of the independence of the audit committee members .

(8)- The non periodical change of the chief audit committee .

(9)- Lack of the independence of the auditor and not providing management with the required advisory services , which leads to the failure of external auditing .

Therefore ، local or international executive institutions and organizations، Should pay more attention to correct the corporate governance structure path, which includes : (ownership structure, board of director , audit Committee ، auditor) .

This study will be divided into the following parts:

First part: the nature of corporate governance and its role to achieve auditing quality.

Second part: the effect of governance structure components on auditing quality.

Third part: the empirical study on a sample of listed companies with in Egyptian stock market.

ثانيا – مشكلة البحث :

تعتبر الشركات المساهمة هي الشكل الشائع والمنتشر في بيئة الأعمال الحديثة وتتميز هذه الشركات بالفصل بين الملكية والإدارة وهو ما يؤدي إلي التعارض في المصالح بين أطراف الشركة المختلفة الداخلية والخارجية مما أدي إلي ظهور مشاكل الوكالة الناتجة عن ذلك التعارض بين الإدارة والملاك ، حيث تسعي الإدارة إلي تقديم معلومات للمساهمين التي تظهر الحالة المالية للشركة في صورة تقدم مستمر ، ويحدث هذا بالاتفاق بين الإدارة وبعض شركات المراجعة التي تصدق علي معلومات مضللة لا تعكس حقيقة المركز المالي للشركة ، ومما يؤكد علي ذلك الانهيارات المالية لكبري الشركات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٢ وعلي رأسها شركة انرون Enron وورلدكوم ، وفي مصر فقد حققت العديد من الشركات خسائر هائلة وأعلنت شركات أخري إفلاسها ، حيث يمكن أن تعكس حالات الانهيار والإفلاس ضعفا في هيكل الحوكمة عند ممارسة دورها الإشرافي علي عملية المراجعة ومن ثم ظهور

مشكلة الغش والأخطاء بالتقرير المالي مما يعني القصور في جودة المراجعة . ويمكن أن تظهر تلك المشكلة نتيجة لأحد أو كل الأسباب التالية :-

[ضعف السلوك الأخلاقي لإدارة الشركة، ظهور عدد كبير من الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما ترتب علي ذلك ظهور مشاكل الوكالة وبالتالي الحاجة إلي حوكمة الشركات ، الدور السلبي لحملة الأسهم وخصوصا حاملي الأسهم من المؤسسات والشركات ،عدم استقلال أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين، عدم الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة و دور المدير التنفيذي الرئيسي،ضعف الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة أو عدم تواجدها أساسا،عدم استقلال أعضاء لجنة المراجعة ، عدم التغيير الدوري لرئيس لجنة المراجعة ، عدم استقلال المراجع وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة ومن ثم فشل المراجعة الخارجية].

ومن ثم كان لابد من إحداث مزيد من الاهتمام من قبل الهيئات التنفيذية والتشريعية والمنظمات المهنية علي المستوي الدولي والمحلي لتصويب مسار حوكمة الشركات ، وينبع هذا الاهتمام من حدوث العديد من الانهيارات مما قد يوحي بعدم فعالية الممارسات الحالية نتيجة القصور في مكونات هيكل الحوكمة والتي تتمثل في [هيكل الملكية (حملة الأسهم) ، مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، المراجع الخارجي] عند ممارسة دورها الإشرافي علي عملية المراجعة

ثالثا – الدراسات السابقة :

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية في مجال حوكمة الشركات . و يمكن تصنيف تلك الدراسات علي النحو التالي : -

(أ)- دراسات تتعلق ببعض آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقرير المالي .

(١)- دراسة McMullen (1996) :

إستهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين وجود لجنة مراجعة وجودة التقارير المالية ، من حيث انخفاض حالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية ، وهو يري أن لجنة المراجعة يمكنها زيادة المصداقية للتقارير المالية عن طريق :

١- فحص عملية التقرير المالي ، بما فيها نظم الرقابة الداخلية وتطبيق المباديء المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

٢- فحص عملية المراجعة ككل (الداخلية والخارجية) .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة المراجعة ، وحالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية ، حيث أن وجود لجنة المراجعة يؤدي إلي تخفيض أو عدم حدوث تلك الحالات وبالتالي زيادة الثقة في التقارير المالية .

(٢)- دراسة فايزة (١٩٩٦) :

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء علي ماهية لجان المراجعة ، ودراسة مدي حاجة البيئة المصرية في الوقت الحاضر لأداة تدعم إدارة المراجعة الداخلية بشركات المساهمة لزيادة مصداقية القوائم والتقارير المالية بالنسبة للمستفيدين منها .

ولقد توصلت الدراسة إلي أن وجود لجان مراجعة بشركات المساهمة المصرية سوف يؤدي إلي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه بكفاءة واقتدار وما يستتبعه من تحسين مركز الشركة المالي ، كما أن هناك شبه إجماع لأراء المراجعين

الداخليين علي أن فكرة تشكيل لجان المراجعة بشركات المساهمة سوف يدعم استقلاليتهم وزيادة كفاءة وفعالية إدارة المراجعة الداخلية .

(٣)- دراسة Deborah (2002) :

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين هيكل حوكمة الشركات والتقارير المالية الاحتيالية، فقد تم بحث عينة مكونة من ١٣٨أزواج متناظرة من شركات الولايات المتحدة التي تخضع لمتطلبات الهيئة الأمريكية المشرفة علي تداول الأوراق المالية وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

١- هياكل حوكمة الشركات للشركات المحتالة تختلف عن تلك المتعلقة بالشركات غير المحتالة كالتالي :
أ- لجان المراجعة للشركات المحتالة تكون عادة أقل إلماما ماليا من نظيراتها غير المحتالة.
ب- الشركات المحتالة تقوم بواجبات محددة أقل من نظيراتها غير المحتالة .
جـ- الشركات المحتالة تكون أقل إمكانية للإبقاء علي لجنة مرشحة مستقلة.

٢- علي الرغم من أن الفروق الهامة في الإلمام المالي لأعضاء لجنة المراجعة بين الشركات المحتالة وغير المحتالة، فإن وجود أعضاء لجنة مراجعة ذوي تمرس فعلي أو خبرة رسمية في المحاسبة والمراجعة كان منخفض جدا في كل عينة البحث كاملة

٤ - وجود هيكل حوكمة قوي سوف يسهم في إشراف فعال للإدارة وكذلك في خفض حدوث تقارير مالية إحتيالية .

(٤)- دراسة عاطف (٢٠٠٣) :

استهدفت هذه الدراسة :

١- تحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية وفعالية تدقيقها .
٢- اختبار مدي صحة فروض الدراسة والتي تتناول اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات سواء المرتبطة بالعميل أو بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وتدقيقها .
٣- تحديد مدي التباين في إدراك المراجعين لأثار آليات حوكمة الشركات وفقا لمركزهم الوظيفي وعدد سنوات خبرتهم .

ولتحقيق هدف الدراسة وضع الباحث إطار مقترح لحوكمة الشركات يشتمل علي نوعين من آليات حوكمة الشركات هما :

أولا : آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وتنقسم إلي :
أ- قوة استقلال لجنة المراجعة .
ب- قوة المراجعة الداخلية بالشركة .

ثانيا : آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع .

وتوصلت الدراسة إلي :

١- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة .
٢- إن أكثر متغيرات جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة تأثرا بآليات حوكمة الشركات

المرتبطة بالعميل هي إنجاز عملية المراجعة بفاعلية واقلها اكتشاف غش الموظفين .

٣- يوجد اختلاف معنوي ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لأثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة وذلك وفقا لخصائصهم الديموجرافية .

(٥)- دراسة David (2005) :

تقدم هذه الدراسة برهانا علي الصلة بين مصداقية نظام التقارير المالية وجودة آليات الحوكمة من خلال بحث التغييرات في هذه الآليات عقب كشف الاحتيال . وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٨٧ شركة تم تحديدها من قبل الهيئة الأمريكية المشرفة علي تداول الأوراق المالية علي أنها شركات محتالة في إعداد قوائمها المالية .

وقد أظهرت النتائج أن الشركات المحتالة تكون ذات حوكمة ضعيفة فيما يتصل بعينة الرقابة من العام السابق لكشف الاحتيال ، تحديدا ، فان الشركات المحتالة تكون ذات أعداد ونسب منوية أقل من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين ، واجتماعات لجنة مراجعة أقل ، وخبراء ماليين أقل في لجنة المراجعة ، ونسبة منوية أقل فيما يخص مسألة شركات المراجعة الأربعة الكبرى ، وكذلك نسبة منوية أعلي فيما يخص المديرين التنفيذيين الذين هم أيضا رؤساء لمجالس الإدارات . ومن ناحية ثانية فإن النتائج تشير إلي أن الشركات المحتالة تتخذ خطوات من أجل تحسين حوكمتها ، وانه بعد ثلاث سنوات من كشف الاحتيال تكون لهذه الشركات خصائص حوكمة مماثلة لتلك الخاصة بشركات الرقابة فيما يتعلق بالأعداد والنسب المئوية للأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة ، لكنها تفوق شركات الرقابة في عدد اجتماعات لجنة المراجعة .

(ب)- دراسات تتعلق ببعض آليات حوكمة الشركات وعملية المراجعة والأثر علي احدي مقاييس جودة المراجعة .

(١)- دراسة Biao et al(2001) :

تبحث هذه الدراسة في دور مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة وكذلك اللجنة التنفيذية في منع إدارة الأرباح كأحد مقاييس جودة المراجعة . دعما لاستنتاج (SEC Panel Report) بأن أعضاء لجنة المراجعة بحاجة إلي خبرة مالية ، فإننا نظهر بأن تشكيل المجلس بوجه عام وتشكيل لجنة المراجعة بصورة أكثر تحديدا ، متصل بارجحية أن تتورط الشركة مستقبلا في إدارة الأرباح .

وقد توصلت نتائج تلك الدراسة إلي :

- ترتبط نسبة أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرات المالية سلبيا مع مستوي إدارة الأرباح .
- وجود ارتباط بين مستويات منخفضة من إدارة الأرباح وكثرة اللقاءات بين المجلس ولجنة المراجعة وبذلك فأن نشاط المجلس ولجنة المراجعة يؤثر في قدرة الأعضاء علي أن يخدموا بصفتهم أدوات إشرافية فعالة .
- تبدو توصيات الـ panel في عينة بحثنا ، كما لو كانت تجعل من المجلس ولجنة المراجعة أدوات إشرافية فعالة علي عملية تقارير الشركة المالية .

(٢)- دراسة Cohen et al (2002) :

تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة حيث أجريت الدراسة التجريبية من خلال المقابلات شبه الهيكلية مع عينة من٣٦ مراجع من المراجعين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا وتضمنت العينة١١مراجع أول ،١٢ مدير مراجعة، ١٣ شريك مراجعة .

وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي :

١- تبين أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها المراجع على الترتيب هي :
- مصداقية الإدارة.
- استقلال مجلس الإدارة .
- استقلال لجنة المراجعة .

٢- تبين أن المراجعين يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص ؛ وأيضا اختلفت درجة استخدام المراجع لمعلومات الحوكمة تبعا لاختلاف مركزة الوظيفي داخل شركة المراجعة.

٣- تبين اختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقا لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة / حالية) واختلاف حالات العميل (زى مخاطر مرتفعة – دولي أم محلى – خاص أم عام – اختلاف صناعة العميل – وجود نظام للعمل).

٤- تبين نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، ومن ثم عدم كفاءة اللجنة في القيام بمهامها وحل خلافات المراجع مع الإدارة .

٥- تبين أن حوكمة الشركات تلعب دورا قويا في :
- حالات الغش.
- تقديم خدمات الضرائب.
- وخدمات التأكيد الأخرى.

(٣)- دراسة Eugene & Imhoff : (2003)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات وذلك من خلال قيامهم بعمل دراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة والحوكمة .

واستهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين جودة المحاسبة والمراجعة والحوكمة ، مراجعة التطور التاريخي للمحاسبة والمراجعة في الماضي ، بيان فشل بيئة التقارير المالية ثم محاولة اقتراح التغيرات اللازمة لعلاج هذا الفشل للوصول إلي جودة التقارير المالية . تحفيز البحوث التجريبية لزيادة جودة التقارير المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات .

وقدمت الدراسة نوعين من التوصيات : .

أولا : مقترحات لدعم استقلال وكفاءة مجلس الإدارة بشرط أن تأخذ لجنة بورصة الأوراق المالية SEC القيادة في مجال تحسين حوكمة الشركات : .

١- منع المدير المالي أو التنفيذي للشركة من :

أ- التعامل كرئيس مجلس الإدارة .

ب- التدخل في تعيين المديرين .

ج- وضع جدول أعمال المجلس .

٢- منع كلا من المديرين الخارجيين من امتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إداراتها .
٣- يتم تشكيل المجلس من مديرين خارجيين بشرط ألا يكونوا قد سبق لهم العمل أو أي علاقات مع الشركة .
٤- التزام أعضاء المجلس ببرنامج تعليمي لا يقل عن ٣٠ ساعة دراسة معتمدة سنويا .

ثانيا : مقترحات لدعم استقلال المراجع الخارجي .

١- منع المراجعين من مراجعة الشركة إذا سبق لهم العمل كمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراجعين سابقين في نفس الشركة .
٢- ضرورة التغيير الإلزامي لشركات المراجعة كل ٣ سنوات وهذا ما أشار إليه قانون (Sarbanes Oxley Act 2002)
٣- تطوير مبادىء المحاسبة المتعارف عليها (GAAB) وذلك لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية .

(٤)- دراسة خالد (٢٠٠٧) :

استهدف هذا البحث :

الإجابة علي سؤال أساسي هو هل حجم مكتب المراجعة (والذي يقاس بعدد عملاء المكتب أو بعدد موظفيه) هو المتغير الذي يستعين به المستخدم في الحكم علي جودة مراجعة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية أم أن هناك متغيرات أخري تستخدم لهذا الغرض ؟ .

للإجابة علي هذا السؤال تم إجراء دراسة ميدانية انصبت علي بيئة الأعمال المصرية وشملت عينة من المستخدمين يتوقع أن تكون الأكثر حرصا علي تحري جودة مراجعة القوائم المالية المنشورة بمصر ، فقد شملت متخذي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بصناديق الاستثمار وشركات التأمين والمؤسسات المختلفة ، والمسئولين في البنوك المختلفة عن اتخاذ قرارات الائتمان للشركات .

وقد ركزت هذه الدراسة علي : ثلاثة متغيرات فقط تم اختبار أي منها يعتمد عليه المستخدم في الحكم علي جودة المراجعة في مصر ، وهم :

١- حجم المراجع
٢- ارتباط مكتب المراجعة بمكتب عالمي .
٣- عراقة مكتب المراجعة .

وقد تمثلت نتائج الدراسة الميدانية :

في أن المتغيرات الثلاثة لها تأثير معنوي علي جودة المراجعة المدركة في بيئة الأعمال المصرية ، وان متغير العراقة هو الأكثر تأثيرا فيما بينها ، ومن ثم لا يحتل حجم المراجع في بيئة الأعمال المصرية ذات المكانة التي يحظي بها في العديد من بيئات الأعمال المتقدمة فيما يتعلق بعلاقته بجودة المراجعة المدركة .

ومن ثم يحاول الباحث دراسة أثر كل مكونات هيكل (آليات) حوكمة الشركات وهم مجلس الإدارة ، هيكل الملكية ، لجنة المراجعة ، المراجع الخارجي علي جودة المراجعة في ظل متطلبات النظام القانوني والبورصة دون التركيز علي آلية واحدة مثل ما حدث في معظم الدراسات السابقة .

رابعا – أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من المنافع المحققة من حوكمة الشركات والتي تتمثل بشكل عام في حماية حقوق المساهمين وخصوصا حقوق الأقلية منهم والأطراف ذات العلاقة، تخفيض حالات التعثر المالي والإفلاس الناتجة عن سوء الإدارة ، انخفاض جودة المراجعة والحاجة إلي الاهتمام بمكونات هيكل حوكمة الشركات بما يسهم في تحسين جودة المراجعة .

خامسا – أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في توضيح أثر مكونات هيكل (آليات) حوكمة الشركات علي جودة المراجعة في ظل المتطلبات التنظيمية والمعايير المهنية ، ويشتق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية :

١- صياغة مفهوم واضح ومحدد لحوكمة الشركات ووضعه محل التطبيق في بيئة الأعمال المصرية .
٢- توضيح الدور المتوقع من مكونات هيكل حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المراجعة .
٣- اختبار مدي صلاحية فروض الدراسة عن طريق الدراسة التطبيقية في بيئة الأعمال المصرية.

سادسا – فروض البحث :

في ضوء طبيعة المشكلة وأهمية وأهداف البحث يقترح الباحث الفروض التالية :

١- توجد علاقة بين شكل هيكل الملكية واختيار المراجع .
٢- توجد علاقة بين الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي وجودة المراجعة .
٣- توجد علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين وجودة المراجعة .
٤- توجد علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وجودة المراجعة .
٥- توجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير التنفيذيين وجودة المراجعة .
٦- توجد علاقة بين اختيار المراجع وجودة المراجعة .

سابعا – حدود البحث :

١- يقتصر الباحث علي جودة المراجعة الخارجية .
٢- يقتصر علي رأي المراجع في مدي استمرار الشركة محل المراجعة كأحد مقاييس المراجعة في الدراسة التطبيقية.
٣- يقتصر التطبيق علي الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية .

ثامنا – خطة البحث:

تحقيقا للهدف من البحث وأهميته ، فإن الباحث سوف يقسم البحث إلي ثلاثة مباحث علي النحو التالي :

المبحث الأول : طبيعة حوكمة الشركات ومبررات الاهتمام بها لتحقيق جودة المراجعة .

وينقسم إلي جزأين :

(١)- مفهوم حوكمة الشركات .

(٢)- مبررات الاهتمام بالحوكمة لتحقيق جودة المراجعة

المبحث الثاني : أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات علي جودة المراجعة .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات .

المبحث الأول : طبيعة حوكمة الشركات ومبررات الاهتمام بها لتحقيق جودة المراجعة .

أولا – مفهوم حوكمة الشركات :

وسيتم عرض بعض التعريفات لحوكمة الشركات سواء من جانب بعض المنظمات المهنية أو من قبل بعض الباحثين للتوصل إلي مفهوم شامل لحوكمة الشركات كما يلي :

يمكن تعريف الحوكمة كما ورد بتقرير Cadbury Committee(1992) بالمملكة المتحدة بالنظام السليم للرقابة المالية وغيرها الذي بواسطته يتم توجيه الشركة ومراقبتها .

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic CO- Operation and Development (OECD) تعريف لحوكمة الشركات أشارت فيه أنها مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة والملاك وكل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة ، وهي الأسلوب الذي يوفر الهيكل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة ، وسائل تحقيق هذه الأهداف ، ووسائل الرقابة علي الأداء ، والنتائج وصولا للأسلوب الناجح لممارسة إدارة السلطة ، ويجب أن توفر الحوكمة حوافز مناسبة للإدارة ومجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف الشركة وأهداف مساهميها ويجب تسهيل تحقيق الرقابة الفعالة . وجود نظام حوكمة الشركات ذو فعالية يساعد علي توفير درجة من الثقة والتي أصبحت ضرورية للأداء المناسب في اقتصاد السوق .

ويري Adrian ٢٠٠٣ أن الحوكمة هي النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة ، حيث يصف ويحدد الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة، الإدارة ، المساهمين والأطراف ذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات بشئون الشركة ، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقويم الأداء .

وقد أوضح عاطف٢٠٠٣ أن هناك منهجين لتعريف حوكمة الشركات هما :

المنهج الأول : منهج المساهم A Shareholder approach أو النموذج الخارجي Outsider Model والذي يري أن الهدف الأساسي الأكثر احتمالا لنشاط الشركة هو تعظيم الربح ، وفي ظل مفهوم المساءلة فإن الإشراف علي تحقيق

أهداف الشركة وتعظيم الربح يكون من قبل ملاك الشركة ومساهميها ، حيث يركز منهج المساهم علي تعظيم الربحية لصالح المساهمين .

المنهج الثاني : فهو منهج الأطراف المتعددة The Stakeholder approach أو النموذج الداخلي Insider Model والذي يري أن هياكل حوكمة الشركات تعكس نموذجا لرقابة الشركة والذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة مثل : الأطراف ذوي العلاقة ، العمال، المديرين ، الدائنين ، العملاء ، الأطراف الاخري .

تري سميحة ٢٠٠٣ أن مفهوم حوكمة الشركات يقدم إجابات لعدة تساؤلات من أهمها :

- كيف يضمن الملاك ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم ؟
- كيف يتأكد هؤلاء الملاك أن الإدارة تسعي إلي تعظيم ربحية أسهم الشركة في الأجل الطويل ؟
- ما مدي اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة ؟
- كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال ؟

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين The Institute of Internal Auditors (2006)

حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات وإدارتها عن طريق مجموعة من القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشئون الشركة والذي يضمن نجاح الشركة في الحفاظ علي توازن الحقوق مع تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة .

وقد تعامل الباحث بمفهوم " حوكمة الشركات " نظرا لشيوع استخدامه في الترجمة المقبولة لتقارير المنظمات والمؤسسات الدولية ، وأيضا لشيوع استخدامه في الدراسات المحاسبية وغير المحاسبية ذات الصلة ، ومما سبق يمكن للباحث استخلاص مفهوم شامل لحوكمة الشركات" بأنها نظام الإدارة العاكمة الذي يضبط كل أعمال الشركة من خلال تحديد الحقوق والمسئوليات بين كافة الآليات المشاركة في النظام لتحقيق أهداف الشركة و الأطراف ذوي العلاقة وبخاصة حملة الأسهم وذلك من خلال منظور أخلاقي ".

ثانيا – مبررات الاهتمام بالحوكمة لتحقيق جودة المراجعة :

قد تعكس حالات الانهيار والإفلاس ضعفا في هيكل الحوكمة عند ممارسة دورها الإشرافي علي التقرير المالي ومن ثم ظهور مشكلة الغش والأخطاء بالتقرير المالي ، مما يعني القصور في جودة المراجعة . ويمكن أن تظهر تلك المشكلة نتيجة لأحد أو كل الأسباب التالية:

[David (2005) ، Mohamed(2003)]

- ضعف السلوك الأخلاقي للشركة .
- ظهور عدد كبير من الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما ترتب علي ذلك ظهور مشاكل الوكالة وبالتالي الحاجة إلي حوكمة الشركات .
- عدم حياد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين .
- عدم الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة و دور المدير التنفيذي الرئيسي .
- ضعف الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة أو عدم تواجدها أساسا .
- عدم حياد أعضاء لجنة المراجعة .
- عدم التغيير الدوري لرئيس لجنة المراجعة .
- عدم حياد المراجع وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة ومن ثم فشل المراجعة الخارجية .
- الدور السلبي لحملة الأسهم وخصوصا حاملي الأسهم من المؤسسات والشركات Institutional Shareholders

ويري الباحث أن بعض أو كل الأسباب السابقة أدت إلي ظهور مشكلة الحوكمة و جودة المراجعة مما ترتب عليها من حدوث الفساد المحاسبي والانهيارات المالية للعديد من الشركات في معظم دول العالم . مما جذب الانتباه المتزايد بالفعل نحو حوكمة الشركات عموما . والتركيز علي دور مكونات هيكل (آليات) حوكمة الشركات بشكل خاص لضمان تحقيق جودة المراجعة وفقا لمباديء المحاسبة المتعارف عليها كما يتم توضيحه في الشكل التالي [Jeffrey et al (2007)] :

[شكل يوضح مكونات هيكل حوكمة الشركات وجودة المراجعة]

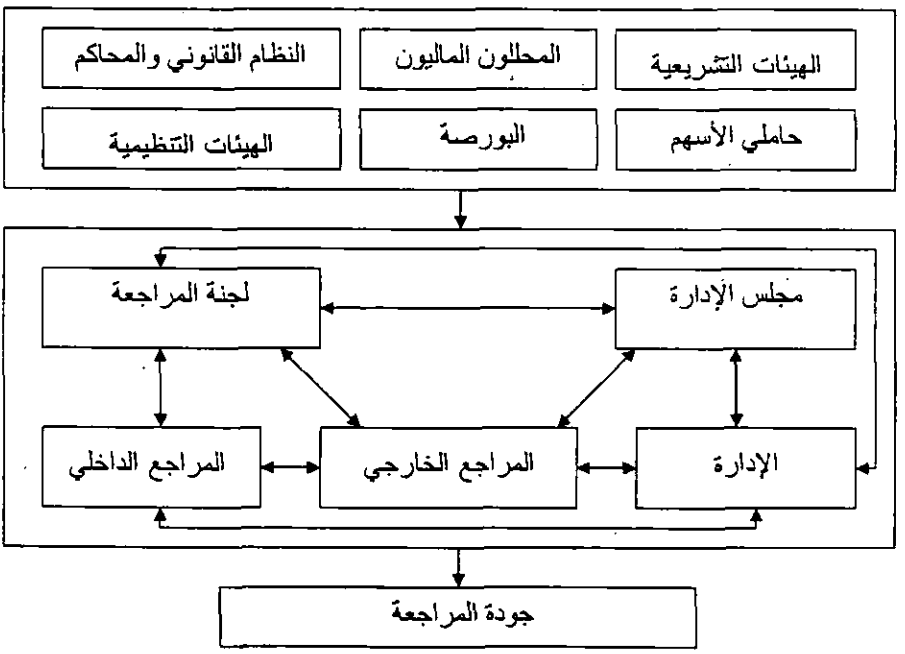

ومن الشكل السابق يمكن تصنيف مكونات هيكل حوكمة الشركات إلي :

(١) - هيكل الملكية .
(٢) - مجلس الإدارة .
(٣)- لجنة المراجعة .
(٤)- المراجع الخارجي .

حيث تعمل تلك الآليات الرئيسية الأربعة في ظل النظام القانوني ومتطلبات البورصة وسيقوم الباحث بعرض وتحليل مكونات هيكل حوكمة الشركات (آليات الحوكمة) بالتفصيل مع توضيح مختلف الدراسات السابقة في هذا المجال في المبحث الثاني .

المبحث الثاني ـ أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات علي جودة المراجعة :

سوف يقسم الباحث المبحث إلي جزأين الأول يتعلق بمفهوم ومقاييس جودة المراجعة والثاني يتعلق بأثر مكونات هيكل الحوكمة [هيكل الملكية، مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، المراجع الخارجي] علي جودة المراجعة .

(أ)- مفهوم ومقاييس جودة المراجعة :

عرفت DeAngelo جودة المراجعة علي أنها الاحتمال المشترك لقيام المراجع بالاتي :

- اكتشاف المشاكل (الأخطاء) الهامة في النظام المحاسبي للعميل .
- التقرير عن تلك المشاكل .

وقد أيد Watts (1983) & Zimmerman. اتجاه الربط بين جودة المراجعة واحتمال اكتشاف المراجع للأخطاء التي قد توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها ، وذلك استنادا إلي أن فشل المراجعة هو في حقيقة الأمر يعني إخفاقها في اكتشاف خطأ مؤثر أو حذف جوهري بالقوائم المالية التي خضعت للمراجعة .حيث أن المراجعة الجيدة هي التي يرتفع من خلالها احتمال اكتشاف المراجع للأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية ، وعلي ذلك تزداد جودة المراجعة كلما زاد هذا الاحتمال .

كما قام طارق حسنين ، أحمد سباعي(٢٠٠٥) بتقسيم جودة المراجعة من حيث البعد الزمني إلي جودة قبلية وجودة بعدية وتتحدد الجودة القبلية للمراجعة Ex – Ante Audit Quality عند التعاقد مع العميل ، وتعرف بأنها احتمال أن يكشف تقرير المراجعة عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية ، في حين تتحدد الجودة البعدية للمراجعة Ex- Post Audit Quality بعد إصدار المراجع لتقريره ، وتعرف بأنها احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية غير التي تم التقرير عنها .

ومن ناحية أخري عرف سيد عبد الفتاح (١٩٩٨) جودة المراجعة علي أنها تتمثل في الخصائص التي يتميز بها الرأي المهني للمراجع بما يؤدي إلي إشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وذلك

في حدود القيود العملية والاقتصادية لبيئة المراجعة .واستنادا علي هذا المفهوم ، يمكن وضع ثلاثة أبعاد لجودة المراجعة هي :

(١)- معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

(٢)- ترجمة تلك الاحتياجات إلي معايير مهنية .

(٣)- الالتزام بالمعايير من قبل المراجعين .

ويستنتج الباحث مما سبق أنه يمكن تعريف جودة المراجعة –تمشيا مع اتجاه DeAnglo علي أنها : احتمال أو درجة التأكد من أن يتوصل المراجع إلي دليل أو أكثر علي الحالة الحقيقية للمنشأة الخاضعة للمراجعة ، وبتالي ، فهي احتمال أن يجد المراجع دليلا يدعم رأيه بعدم سلامة القوائم المالية عندما يكون ذلكهو الأمر الواقع ، مما ينعكس ايجابيا علي مستوي دقة المعلومات التي يوفرها المراجع لمستخدمي القوائم المالية. ومن ثم فإن جودة المراجعة تتحدد علي أساس كمية الأدلة التي تم جمعها بواسطة المراجع الخارجي.

يمثل مستوي جودة الأداء المهني (جودة المراجعة) لمراجع الحسابات أحد أبرز المواضيع الخاضعة للبحث والدراسة ، خاصة بعد فشل العديد من الشركات الكبرى علي مستوي العالم ، مثل Enron و WorldCom . فتمثل جودة الأداء المهني أبرز محددات المراجعة ومدخلا للتطوير والتحسين بهدف الارتقاء بالخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات .

ونظرا لأن جودة المراجعة تعتبر من المتغيرات التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر ، اعتمدت الدراسات البحثية علي عدة مقاييس كبدائل Proxy عن الجودة هم :

- قرار المراجع بشأن مدي استمرار الشركة محل المراجعة .

Substantial Doubt about Going Concern

- إدارة الأرباح Earning Management
- جودة الأرباح Earning Quality

[Gerald. J , and Jian(2001) , Joseph .V. , et al (2006) , Jeffrey D. , et al (2007) , Rodrigo, S.v. (2006)]

أولا – هيكل الملكية :

مقدمة :

أدي انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة إلي توزيع الملكية علي عدد كبير حملة الأسهم بعضهم أو الغالبية العظمي منهم يملكون عدد قليل من الأسهم وقلة قليلة منهم تملك عدد كبير من الأسهم . الأمر الذي ترتب عليه ضعف قدرة الملاك علي التحكم في تصرفات الإدارة . ومن المفترض أن يعمل مديرين الشركة كوكيل عن المساهمين من منظور الوكالة وان يسعوا إلي تعظيم منفعة المساهمين وليس السعي وراء منفعتهم الخاصة .

(١)- أنواع هيكل الملكية :

يمثل هيكل الملكية مكون رئيسي من مكونات هيكل حوكمة الشركات ، وهناك نوعان شائعان لهيكل الملكية هما(ايمان ٢٠٠٥) :

- هيكل ملكية مركز والذي قد يسمي بالنظام الداخليون النظام الاوروبابانى.
- هيكل ملكية مشتت والذي قد يسمي بنظام الخارجيون النظام الانجلو أمريكي .

(٢)- الدور المتوقع من حملة الأسهم في ظل تطبيق حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المراجعة :

مما لا شك فيه أن ليس كل المساهمين(المستثمرين) علي نفس درجة الوعي بحقوقهم القانونية وبكيفية ممارستها . ولذلك سوف يبدأ الباحث بتوضيح تلك الحقوق علي المستوي الدولي وفي مصر من خلال النقاط التالية :

أ- حقوق المستثمر من منظور دولي

حدد Francis et al 2001 مجموعة من المحددات تتضمن الخصائص المحددة لقوة قوانين حماية المستثمرين والتي تختلف من دولة لأخرى ، منها علي سبيل المثال :

- قاعدة صوت واحد لسهم واحد – One – Share " One - Vote " .
- التصويت التراكمي Cumulative Voting أو التمثيل النسبي Proportional Representation للأقلية في اختيار أعضاء مجلس الإدارة .
- الآليات التي تحمي حقوق أقلية المستثمرين بشكل قانوني ، وحقوق الاستحواذ علي الإصدارات الجديدة للأسهم .
- القدرة علي طلب اجتماع استثنائي أو غير عادي لحملة الأسهم .

يتم تقييم مدي قوة الإلزام بتنفيذ القوانين من خلال اختبار العوامل التي تتضمن : كفاءة النظم القانونية بشكل عام ، الالتزام بقواعد القانون ، مخاطر الاستحواذ علي الأصول ، رفض اعتراف الحكومة بالعقود ، فساد الحكومة Corruption of Government .

ب- حقوق المستثمر في مصر وأثر ممارستها علي جودة المراجعة .

يوجد عدد من النصوص القانونية الملزمة في حوكمة الشركات والذي يؤدي عدم الالتزام بها إلي ضياع حقوق المستثمرين نظرا لأنهم لا يقومون بالدور المتوقع منهم . ومن هذه النصوص علي سبيل المثال ما يلي :

١- مادة (٥٩) من قانون الشركات أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو النيابة .

٢- مادة (٦٣) حددت اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين

٣ - هذا وقد استكملت اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسئوليات الواجب القيام بها من قبل المساهمين تجاه مراقب الحسابات بخصوص تعيينه وتغييره .

ومما سبق يستنتج الباحث بناء علي النصوص القانونية السابقة أحقية حملة الأسهم في اختيار المراجع الخارجي (مراقب الحسابات) ويؤكد علي أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المساهم الفعال في حوكمة الشركات لو أدرك حقوقه وكيفية ممارسته لتلك الحقوق ، ذلك للان عدم الوعي يمكن أن يكون سبب رئيسي في ضياع حقوق المساهمين خاصة في البيئة المصرية . وفي هذا الصدد يوصي الباحث بكثرة الحملات الإعلانية التي تهدف حماية حقوق المستثمر وبإنشاء جمعية لحماية حقوق المستثمر في مصر تهدف إلي توعية المساهمين بحقوقهم وكيفية ممارستها .

ثانيا- مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس الإدارة مكون رئيسي من مكونات هيكل حوكمة الشركات ويتولى إدارة أمور الشركة بناء علي تفويض من الجمعية العامة لذلك فان المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدي المجلس ، ويقوم مجلس الإدارة وما ينبثق منه من لجان بممارسة مهامه طبقا لنظرية الوكالة agency theory .

ولكن قد توجد بعض المشكلات التي تسبب قصور مجلس الإدارة في قيامه بمهمته الإشرافية علي أعمال الشركة وهي [David 2005 pp539-540] :

- وجود النسبة الأكبر من المديرين التنفيذيين في المجلس و استقلال النسبة الأقل أو عدم استقلال أعضاء مجلس الإدارة .
- عدم الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي .
- وجود أعضاء مجلس الإدارة والذين لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لأداء أدوارهم بكفاءة .

(١)- الخصائص الواجب توافرها عند تشكيل مجلس الإدارة :

عادة ما يتم تشكيل المجلس من الأعضاء من الداخل (inside directors) أو ما يطلق عليهم المديرين التنفيذيين و الأعضاء من الخارج (outside directors) وهم الذين لا يعملون حاليا بالشركة . والمديرين التنفيذيين يقومون بمتابعة العمليات اليومية مع المدير التنفيذي الرئيسي (CEO) وقادرين علي مد المجلس بالمعلومات الخاصة بنشاط المدير التنفيذي الرئيسي والأداء العام للشركة وبدون تلك المديرون الداخليين فان الأعضاء من الخارج ربما يعتمدون علي نجاح المدير التنفيذي الرئيسي في مؤشراتهم لمدي نجاح الشركة من عدمه.وأشارت هذه الدراسة إلي أن مجلس الإدارة الجيد هو إلي يتوافر في أعضائه الخبرة expertise والخلفية التعليمية educational background في كلا من الجوانب المحاسبية ، التمويل ، الاستشارة ، والقانون ، والحاصلون علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال

(MBA graduates)وهذا من شأنه أن يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الأعضاء من الداخل والخارج ومن ثم يكونون قادرين علي اتخاذ القرار.
[Hsuch 2007]

وقد صنف Beasley 1996 مجلس الإدارة من الخارج إلي مستقل ورمادي أو المنتسب (affiliated / gray director) وهو العضو الذي يقع في منطقة الشك ذلك لأنه ليس من العاملين بالشركة ولكن له علاقات عمل أو علاقات أسرية مع الشركة أو مع التنفيذيين الحاليين بها

وفي هذا الصدد أصدر الكود الموحد بانجلترا العديد من المباديء منها Financial Reporting Council 2008 :

- كل شركة يجب أن تدار عن طريق مجلس إدارة فعال ، ويكون مسئولا بصفة جماعية عن نجاح الشركة.
- يجب أن يكون هناك فصل واضح بين مسئولية إدارة مجلس الإدارة وبين مسئولية الإدارة التنفيذية لأعمال الشركة ، وألا ينفرد أحد بسلطة اتخاذ القرار.
- يجب أن يكون هناك توازن في عضوية مجلس الإدارة بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) بحيث لا يسيطر أي طرف علي عملية اتخاذ القرار

وفي مصر ، أكدت العديد من النصوص القانونية علي أهمية دور مجلس الإدارة وعلي أن يتضمن أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين وأكد الدليل المصري لحوكمة الشركات علي مراعاة الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

(٢)- أثر التشكيل الجيد لمجلس الإدارة علي جودة المراجعة :

من المنطقي أن التشكيل الجيد لمجلس الإدارة يؤثر علي قيامها بمسئولياتها الإشرافية الهامة تجاه الشركة ، المساهمين وذوي العلاقة ، وخصوصا المهام المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة . ويقصد الباحث بالتشكيل الجيد أن يتكون المجلس من أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ، مع مراعاة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي ، وفي هذا الصدد توصل Noel إلي أن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يساهمون في تحقيق جودة المراجعة من خلال توضيح النقاط التالية :

- يمكن للمراجعين الخارجين مناقشة المشاكل التي قد تنشأ خلال عمليات المراجعة مع الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس بعيدا عن تأثير المديرين (التنفيذيين) خاصة إذا كانت مناقشات المراجعين متعلقة بالطريقة التي بها تم إعداد القوائم المالية من قبل الإدارة أو متعلقة بالاستفسار عن الاختبارات ليكون المراجع رأيه في مدي جودة القوائم المالية .
- نتيجة المفاوضات التي تحدث بين المراجعين الخارجين وأعضاء مجلس الإدارة غير

التنفيذيين تتجه إلي التوسع وتحقيق الجودة في عملية المراجعة أكثر من التركيز علي التكلفة مقارنة بأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين . وهذا الاتجاه لكي يستكمل الأعضاء المستقلين مسئولياتهم الإشرافية .

- في ظل وجود أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والاهتمام بتشكيل لجنة المراجعة يسهل حل أي خلافات تنشأ بين المراجع والإدارة .

ثالثا – لجنة المراجعة :

لجنة المراجعة هي لجنة تم تأسيسها [بواسطة مجلس الإدارة ومن بين أعضاؤه]من أجل غرض الإشراف علي عمليات التقارير المحاسبية والمالية ، وكذلك الإشراف علي مراجعة القوائم المالية(Sarbanes – Oxley Act).

يعرف Dezoort et al (2002) لجنة المراجعة الفعالة علي أنها اللجنة التي تتكون من أعضاء مؤهلين ولديهم السلطة والموارد التي تمكنهم من حماية مصالح المساهمين من خلال جهودها الإشرافية الجادة علي الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر ، وضمان مصداقية التقرير المالي .

(١)- الخصائص الواجب توافرها عند تشكيل لجنة المراجعة .

تؤثر خصائص تشكيل لجان المراجعة علي مدي فعالية تنفيذ هذه اللجان لمسئولياتها . وتتمثل هذه الخصائص في استقلال أعضاء اللجنة ، الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة حجم لجنة المراجعة يمكن أن يختلف من شركة لأخرى وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متفقا بالمسئوليات الواجب القيام بها وطبيعة ظروف الشركة .

[Dezoort et al 2002 ، Pricewaterhousecoopers 2003]

(٢) - أثر التشكيل الجيد للجنة المراجعة علي جودة المراجعة :

يستنتج الباحث مما سبق أن التشكيل الجيد للجنة المراجعة يؤثر علي قيامها بمسئولياتها الإشرافية الهامة تجاه التقرير المالي ، ودعم استقلال المراجع الخارجي وهذا من شأنه أن يحمي مصالح المساهمين وذوي العلاقة . ويقصد الباحث بالتشكيل الجيد أن تتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة غير التنفيذيين المستقلين ولا يقل عددهم عن ثلاثة مع مراعاة العدد المناسب من الاجتماعات الذي يلائم حجم مسئولياتها الهامة .

رابعا –المراجع الخارجي :

تبدو أهمية دور المراجعة الخارجية كوسيلة إشراف خارجي مستقل مع شيوع ظاهرة الفصل بين الملكية والرقابة بالمنشأة ، نظرا لأن الذي يقوم بهذا الدور شخص مستقل عن الأطراف الداخلية بالمنشأة (المراجع الخارجي أو مراقب الحسابات كما يطلق عليه القانون المصري) مما يؤدي إلي تقليل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات بين حملة الأسهم أو الملاك والإدارة .

(١) - استقلالية المراجع الخارجي

تشكل استقلالية Independence مراجع الحسابات أبرز وأهم محددات

الدور الإشرافي الذي يقوم به ،وتقرر المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) في مباديء استقلال المراجع ودور حوكمة الشركات في الإشراف علي استقلال المراجع التهديدات التي يمكن أن تؤثر علي استقلال المراجع وتتمثل في :

١- **المصلحة الشخصية Self-interest** : تحدث عندما ينتفع المراجع بعلاقاته مع الشركة التي يقوم بمراجعتها .

٢- **الفحص الذاتي Self-review** : يحدث عندما يؤدي المراجع خدمات للشركة التي يقوم هو بمراجعة قوائمها .

٣- **الدفاع Advocacy** : يحدث عندما يدافع المراجع عن العميل (الشركة) ضد الطرف الثالث.

٤- **الاعتياد Familiarity** : طول فترة العلاقة بين المراجع والعميل ، أو أن يكون رئيس فريق العمل senior في مكتب المراجعة يعمل كمدير تنفيذي رئيس ضمن إدارة الشركة القائم بمراجعتها.

٥- **الإكراه بالتهديد Intimidation** : التهديد باستبدال المراجع بسبب الخلاف علي تطبيق المباديء المحاسبية .

كما أكدت المادة (١٠٤) من قانون الشركات المصري علي استقلال مراقب الحسابات فلا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إداراتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري بها . ولا يجوز أن يكون موظفا فيها أو له صلة قرابة بالشركة حتى الدرجة الرابعة.

(٢) - العوامل المرتبطة باختيار مكتب / شركة المراجعة والتي تؤثر علي جودة المراجعة الخارجية :

المراجع الذي يحقق الجودة في عملية المراجعة هو ذو المواصفات التالية [حجم مكتب المراجعة الكبير وذو الشهرة والذي قد يكون أحد مكاتب المراجعة العالمية ، المؤهل والرخص له بمزاولة المهنة ومن ذوي الخبرة هو ومن يعمل معه ، المشترك في برامج رقابة الجودة التي تنظمها المنظمات المهنية ، الملتزم بالسلوك المهني وأخلاقيات المهنة ، الذي يوفر تعليم وتدريب مستمر للعاملين بالمكتب ، الذي يستخدم أساليب متطورة ، أن يكون عضو في منظمات مهنية ، ذو عدد الدعاوى القضائية الأقل أو لم توجد] (.طارق حسنين ، أحمد سباعي ٢٠٠٥).

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية

١ - هـــــدف وفـــــروض الدراســـــة :

تهدف الدراسة التطبيقية إلي اختبار أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات علي جودة المراجعة في الشركات المصرية ، حيث تم استخدام رأي المراجع في مدي استمرار أو عدم استمرار الشركة محل المراجعة كأحد مقاييس جودة المراجعة .

لتحقيق هذا الهدف سوف يتم اختبار الفروض التالية :

(١)- توجد علاقة بين شكل هيكل الملكية واختيار مراجع مرتبط بمكتب دولي .

(٢)- توجد علاقة بين ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة وجودة المراجعة .

(٣)- توجد علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وجودة المراجعة .

(٤)- توجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين وجودة المراجعة .

(٥)- توجد علاقة بين اختيار مراجع مرتبط بمكتب دولي (Big 4) وجودة المراجعة .

٣ - النموذج الإحصائي :

ولكي يتم اختبار الفروض السابقة تم صياغة النموذج الإحصائي علي النحو التالي :

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + b_6 X_6 + b_7 ZFC + \varepsilon$$

حيث أن :

Y ← تشير إلي رأي المراجع في مدي استمرار الشركة محل المراجعة وتأخذ ٣ قيم :

0 تشير إلي رأي المراجع الصحيح في مدي استمرار / عدم استمرار الشركة .

١ تشير إلي وقوع المراجع في خطأ النوع الأول عندما يتم الإشارة في تقرير المراجعة علي نحو خاطيء إلي عدم إمكانية استمرار الشركة محل المراجعة .

2 تشير إلي وقوع المراجع في خطأ النوع الثاني عندما يتم الإشارة في تقرير المراجعة علي نحو خاطيء إلي إمكانية استمرار الشركة محل المراجعة .

X_1 ← تشير إلي شكل هيكل الملكية والذي يأخذ القيم التالية :

$X_{1.1}$ تشير إلي نسبة ملكية الأفراد (ملكية مشتتة) .

$X_{1.2}$ تشير إلي نسبة الملكية الإدارية .

$X_{1.3}$ تشير إلي نسبة الملكية العائلية .

$X_{1.4}$ تشير إلي نسبة ملكية الحكومة .

$X_{1.5}$ تشير إلي الملكية المؤسسية (ملكية المستثمر المؤسسي) .

X_2 ← تشير إلي الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب)

والذي يأخذ القيم التالية :

0 في حالة الفصل .

1 في حالة عدم الفصل .

X3 ← تشير إلي عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين .

X4 ← تشير إلي عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين .

X5 ← تشير إلي عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين .

تلزم قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية في المادة رقم (٧) الشركات التي لها أوراق مقيدة بجداول البورصة أن يتم تشكيل لجان المراجعة بها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، ألا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء .

X_6 ← تشير إلي المراجع الخارجي ويأخذ القيم التالية :

0 في حالة أن يكون المراجع الخارجي مرتبطا بمكتب دولي (Big 4) .

1 في حالة أن يكون المراجع الخارجي غير مرتبط بمكتب دولي .

ZFC ـــــــ يشير إلي مقياس زيموسيكي لقياس التعثر المالي .

ويقوم هذا المقياس علي ثلاثة مقاييس مالية هم العائد علي الأصول ، الرفع المالي والسيولة من خلال تحليل probit الذي يعتمد علي الدالة التجميعية للتوزيع الطبيعي [تتراوح القيمة بين صفر وواحد بحيث كلما تم الاقتراب من الواحد كلما زاد إحتمال التعثر المالي والعكس صحيح] .

٣ – عينة الدراسة :

يوضح الجدول رقم (١) طبيعة شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية التي تتضمنها عينة الدراسة وفقا للأنشطة الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي :

الجدول رقم (١)

عينة الدراسة وفقا للأنشطة الاقتصادية

النشاط	العدد	النسبة المئوية
البترول	٢	٤
الصحة والأدوية	٤	٨
الكيماويات	٢	٤
السياحة	٥	١٠
الأغذية والمشروبات	٥	١٠
الإسكان والعقارات	٦	١٢
الاستثمار	٩	١٨
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤	٨
المعدات الكهربائية والصناعات المختلفة	٦	١٢
مواد البناء والتشييد	٥	١٠
السجاد والمنسوجات	٢	٤
الإجمالي	٥٠	١٠٠ %

٤ – إدخال البيانات :

تم إدخال بيانات ٥٠ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار الثاني عشر وتتمثل تلك البيانات وفقا للنموذج في بيانات هيكل الملكية ، الفصل / عدم الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب) ، عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ، عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين ، والمراجع الخارجي إذا كان مرتبطا / غير مرتبط بمكتب دولي .

٥ – التحليل الإحصائي للبيانات :

لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات بعد إدخاله تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :-

١- الإحصاء الوصفي.
٢- الارتباط.
٣- الانحدار اللوجستي البسيط .
٤- الانحدار اللوجستي المتدرج .

ويتناول الباحث كل أسلوب من الأساليب السابقة بشيء من التفصيل كما يلي :

أولا - الإحصاء الوصفي :

Descriptive

يعرض جدول رقم (2) الإحصاء الو صفي لمتغيرات الدراسة، يتضح من الجدول ارتفاع متوسط رأي المراجع في مدي استمرار الشركة وبلغ (48.) بانحراف معياري (863.) وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تدل على تشتت البيانات ويؤكد ذلك المدى (الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى) ، وبلغ متوسط الملكية المشتتة (31.636%) بانحراف معياري (25.516) ، ومتوسط الملكية الإدارية (5.128) بانحراف معياري (13.565) ، ومتوسط الملكية العائلية (5.576) بانحراف معياري (17.461) ، و ارتفاع متوسط ملكية المؤسسة فبلغ (37.237%) بانحراف معياري (33.448) ، وارتفاع متوسط الفصل / عدم الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي حيث بلغ (68.) بانحراف معياري (471.) ، وبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (8.66) بانحراف معياري

(4.507) ، ومتوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين (1.76) بانحراف معياري (1.349) ، وبلغ متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين (3.06) بانحراف معياري (.652) ، متوسط المراجع الخارجي إذا كان مرتبط أو غير مرتبطا بمكتب دولي يبلغ (.54) بانحراف معياري (.503) ، وبلغ متوسط مقياس زيموسيكى ZFC (0.2103) بانحراف معياري (0.228) أي أن معظم الشركات قيمة مقياس زيموسيكى ZFC لها أقل من 0.5 .

جدول رقم (٢)يوضح
الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

متغيرات النموذج	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
رأى المراجع في مدى استمرار / عدم استمرار الشركة	0	2	.48	.863
هيكل الملكية مشتت	.47	91.30	31.636	25.516
هيكل الملكية إدارية	0	78.19	5.128	13.565
ملكية العائلة	0	76.70	5.576	17.461
ملكية الحكومة	0	96.37	21.944	31.448
ملكية المؤسسة	0	99.53	37.237	33.868
الفصل / عدم الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	0	1	.68	.471
عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	2	23	8.66	4.507
عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	0	9	1.76	1.349
عدد أعضاء لجنة المراجعة	1	5	3.06	.652
الغير تنفيذيين				
المراجع الخارجي مرتبط/غير مرتبط بمكتب دولي	0	1	.54	.503
مقياس زيموسيكى ZFC	.0001	.500	.2103	.228

ثانيا – الارتباط : Correlations

يعرض جدول رقم (3)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	y	x1.1	x1.2	x1.3	x1.4	x1.5	x2	x3	x4	X5	X6	zfc
رأى المراجع في مدى استمرار الشركة y	1											
هيكل الملكية مشتت x1.1	-.057	1										
هيكل الملكية إدارية x1.2	.180	.034	1									
ملكية العائلة x1.3	-.013	-.128	-.100	1								
ملكية الحكومة x1.4	-.246	-.299*	-.144	-.207	1							
ملكية المؤسسة x1.5	.180	-.402**	-.242	-.201	-.519**	1						
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي x2	.217	.037	-.103	-.032	-.334*	.388**	1					
عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين x3	-.346*	-.033	-.141	-.163	.537**	-.318*	-.265	1				
عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين x4	-.039	.035	-.006	.277	.012	-.183	-.069	.171	1			
عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير تنفيذيين x5	-.125	-.150	-.111	-.188	.372**	-.053	-.130	.459**	.017	1		
المراجع الخارجي x6	-.139	.036	.060	.160	.162	-.300*	-.227	.065	.075	-.039	1	
مقياس زيموسيكى zFc	.720**	-.109	.043	.102	-.299*	.253	.237	-.239	.153	-.098	-.082	1

* Correlation is significant at the 0.05 level

** Correlation is significant at the 0.01 level

ولاختبار الفرض الأول بأنه توجد علاقة بين شكل هيكل الملكية واختيار المراجع وبالنظر إلى مصفوفة الارتباط يتضح وجود ارتباط عكسي ضعيف بين هيكل الملكية المؤسسي x١,٥ وبين اختيار المراجع x٦ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-.٣٠٠) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥٪، ولهذا عند بناء نماذج الانحدار اللوجستى البسيط للمتغير التابع (اختيار المراجع x٦)على متغيرات هيكل الملكية تم بناء نموذج انحدار المتغير التابع على هيكل الملكية المؤسسي x١,٥ ، يعرض جدول رقم (٥) تقديرات النموذج ويتضح من الجدول معنوية نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل (اختيار المراجع x٦) حيث بلغت قيمة Chi-Square=٤,٥٨٢ والنموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥ % حيث بلغت قيمة Sig. = ٠,٠٣٢، ومعنوية معاملي الانحدار وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٠٨٨) مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر (٨,٨٪) من التي تحدث في المتغير التابع .

ويتضح من الجدول أن معامل الانحدار سالب مما يؤكد العلاقة العكسية الضعيفة بين المتغيرين اى أن اتجاه الشركات للملكية المؤسسية تتجه تلك الشركات إلى اختيار مراجع مرتبط بمكتب دولي (Big.٤)

جدول رقم (٤)

تقديرات نموذج الانحدار اللوجستي البسيط

المتغير المستقل	المتغيرات في النموذج	B	Std. Error	χ^2	Sig.	إحصاءات أخرى
ملكية المؤسسة x١,٥	Constant	.٨٦٥	.٤٥٣	٣,٦٥٣	.٠٥٦	Chi-Square= ٤,٥٨٢
	x١,٥	-.٠١٩	.٠٠٩	٤,٢٤٨	.٠٣٩	Sig. = ٠,٠٣٢ R^2 = ٠,٠٨٨

ويتضح من الجدول رقم (٤) ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين مقياس زيموسيكى ZFC وبين رأى المراجع في مدى استمرار الشركة y حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٢٠) اى توجد علاقة طردية معنوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية ١٪، وهذه العلاقة الطردية تعني انه بنقص ZFC يتجه رأي المراجع Y إلي أن يأخذ القيمة ٠ بدلا من أن يأخذ القيمة ٢ وهذا يعني أن رأي المراجع سليم بشأن مدي استمرارية الشركة ومن ثم تحقيق جودة المراجعة والعكس صحيح .

ويمكن تحديد مستوي جودة المراجعة في شركات الدراسة بالجدول التالي :

جدول رقم (٥)
يعرض حالات القرارات الصحيحة والخاطئة في تقارير المراجعة التي تتضمنها عينة الدراسة

النموذج / قرار المراجع	نموذج زيموسيكي يرجع وجود التعثر المالي	نموذج زيموسيكي يرجع عدم وجود تعثر مالي
رأي المراجع يشير إلي عدم إمكانية الاستمرار	قرار صحيح صفر %	خطأ النوع الأول صفر %
رأي المراجع يشير إلي إمكانية الاستمرار	خطأ النوع الثاني ٢٤ %	قرار صحيح ٧٦ %

ومن الجدول السابق يتضح انه تحققت جودة المراجعة في شركات الدراسة بنسبة ٧٦ % وهي مجموع القرارات الصحيحة وهذه النسبة تمثل عدد ٣٨ شركة كان يشير رأي المراجع فيها إلي أنها شركات مستمرة وأيد نموذج الزيموسيكي عدم تعثرها ، وبلغت قيمة معامل الارتباط بين (عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين x3) وبين رأى المراجع في مدى استمرار الشركة y (346.-) اى توجد علاقة عكسية ضعيفة معنوية عند مستوى معنوية 5% .

وهذه العلاقة العكسية تعني انه بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين X3 يتجه رأي المراجع إلي أن يأخذ القيمة ٠ بدلا من القيمة ٢ وهذا يعني زيادة جودة المراجعة ، وهذا يثبت صحة الفرض الثالث أي أن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وجودة المراجعة .ونظرا لان لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة في عينة الدراسة ينطبق عليها نفس الكلام أيضا وسوف يقوم الباحث باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي البسيط لإثبات معنوية لجنة المراجعة أيضا .

وأيضا هناك علاقة ارتباط طردي ضعيفة بين الفصل بين(وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي X2) ورأي المراجع Y بمعني كلما قلت قيمة X2 وأخذت ٠ والتي تشير إلي الفصل كلما اتجهت Y إلي القيمة ٠ التي تشير إلي جودة المراجعة والعكس صحيح .

ويمكن تحديد أهم المتغيرات المستقلة حسب ارتباطها بالمتغير التابع وفقا لمصفوفة الارتباط التي تم توضيحها في الجدول رقم (٤) كما يلي:

- مقياس زيموسيكى ZFC
- عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين x3
- ملكية الحكومة x1.4
- الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي x2
- هيكل الملكية إدارية x1.2
- ملكية المؤسسة x1.5

ثالثا - الانحدار اللوجستى البسيط :

يعرض جدول رقم (6)التالي نماذج الانحدار اللوجستي البسيط لانحدار المتغير التابع (رأى المراجع في مدى استمرار الشركة y) علي المتغيرات المستقلة، ويتضح من الجدول مايلي:

- عدم معنوية معظم النماذج ككل من خلال قيمة Chi-Square
- تم تقدير بعض النماذج بدون الحد الثابت حيث تم تقدير النموذج في حالة وجود الثابت والثابت كان غير معنوي فتم إعادة التقدير مرة أخرى في ظل عدم وجود الثابت.
- معنوية نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل (عدد أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين x3) حيث بلغت قيمة Chi-Square= 20.759 والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة Sig. = 0.000، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.34) مما يدل على أن المتغير المستقل (عدد أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين X3) يفسر (34%) من التي تحدث في المتغـــير التابع .
- معنوية نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل (عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير تنفيذيين x5) حيث بلغت قيمة Chi-Square=14.981 والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة Sig. = 0.000، ومعنوية معامل الانحدار حيث بلغت قيمة χ^2 (12.357)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.259) مما يدل على أن المتغير المستقل (عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير تنفيذيين x5) يفسر (25.9%) فـي تحـدث الـتى من التـــابع المتغـــير . ومن ثم يثبت صحة الفرض الخامس .
- معنوية نموذج انحدار المتغير التابع علي المتغير المستقل (الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي x2) حيث بلغت قيمة Chi-Square=15.446 . والنموذج معنوي عند مستوي معنوية 5% حيث بلغت قيمة Sig. = 0.000 ، مما يدل على أن المتغير المستقل (الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي x2) يفسر (26.6 %) من التي تحدث في التـــابع المتغـــير .
- معنوية نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل (مقياس زيموسيكى zFc) حيث بلغت قيمة Chi-Square=55.105 والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة Sig. = 0.000، وعدم معنوية معامل الانحدار والحد الثابت ومع ارتفاع قيمة معامل التحديد (0.668) مما يدل على أن توجد مشكلة إحصائية في النموذج لعلها ترجع إلي أن مقياس زيموسيكى ZFC يلعب دور كبير في تحديد مدي صحة قرار المراجع بالنسبة لاستمرار الشركة (المتغير التابع) .
- عدم معنوية نموذج انحدار المتغير التابع علي المتغير المستقل (عدد أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين X4) حيث بلغت قيمة Sig= .775 . وهذا ينفي الفرض الرابع حيث لا توجد علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وجودة المراجعة .
- عدم معنوية نموذج انحدار المتغير التابع علي المتغير المستقل (المراجع الخارجي مرتبط /غير مرتبط بإحدى شركات المراجعة الكبرى X6) حيث بلغت قيمة Sig = .326 . أي انه لا يوجد فرق في عينة الدراسة بين المراجع الخارجي سواء المرتبط /غير المرتبط بمكتب دولي وجودة المراجعة .

جدول رقم (6)

النماذج المقدرة وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي البسيط

المتغير المستقل	المتغيرات في النموذج	B	Std Error.	χ^2	Sig.	إحصاءات أخرى
هيكل الملكية مشتت1.1x	Constant	-.985	.523	3.550	.060	Chi-Square= 0.166 Sig. = 0.684 R^2 = 0.003
	x1.1	-.005	.014	.162	.687	
هيكل الملكية إدارية2.1x	Constant	-1.307	.364	12.857	.000	Chi-Square=1.374 Sig. = 0.241 R^2 = 0.027
	x1.2	.026	.022	1.327	.249	
ملكية العائلة3.1x	Constant	-1.143	.347	10.835	.001	Chi-Square=009 Sig. = 0.926 R^2 = 0.0002
	x1.3	-.002	.020	.009	.926	
ملكية الحكومة4.1x	Constant	-.736	.382	3.707	.054	Chi-Square=3.711 Sig. = 0.054 R^2 = 0.072
	x1.4	-.027	.017	2.500	114	
ملكية المؤسسة5.1x	Constant	-1.656	.550	9.070	.003	Chi-Square=1.593 Sig. = 0.207 R^2 = 0.031
	x1.5	.012	.010	1.575	.209	
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي2x	x2	-1.540	.450	11.725	.001	Chi-Square=15.446 Sig. = 0.000 R^2 = 0.266
عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين3x	x3	-.168	.046	13.626	.000	Chi-Square=20.759 Sig. = 0.000 R^2 = 0.340
عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين4x	Constant	-1.022	.569	3.229	.072	Chi-Square=.082 Sig. = 0.775 R^2 = 0.002
	x4	-.076	.274	.076	.782	
عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير تنفيذيين5x	x5	-.386	.110	12.357	.000	Chi-Square=14.981 Sig. = 0.000 R^2 = 0.259
المراجع الخارجي 6x	Constant	-.827	.453	3.328	.068	Chi-Square=.966 Sig. = 0.326 R^2 = 0.019
	x6	-.655	.671	.951	.329	
مقياس زيموسيكي zFc	Constant	-19078.207	61121.687	.097	.755	Chi-Square=55.105 Sig. = 0.000 R^2 = 0.668
	zfc	38176.082	122295.278	.097	.755	

رابعا - الانحدار اللوجستى المتدرج :

يعرض جدول رقم (7) تقديرات نموذج الانحدار اللوجستى المتدرج **بهدف تحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع** ، ويتضح من الجدول ، إنه تم تقدير النموذج بدون الحد الثابت حيث تم تقدير النموذج في حالة وجود الثابت والثابت كان غير معنوي فتم إعادة التقدير مرة أخرى في ظل عدم وجود الثابت، كما يتضح معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة Chi-Square= 56.451 والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة Sig. = 0.000، ومعنوية معاملات الانحدار فيما عدا المتغير (ملكية العائلةx1.3)، وكانت أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هي:

- مقياس زيموسيكى zFc
- ملكية العائلةx1.3
- ملكية المؤسسةx1.5
- عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيينx3

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.667) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر (66.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .

جدول رقم (7)
تقديرات نموذج الانحدار اللوجستى المتدرج

المتغيرات المستقلة	المتغيرات في النموذج	B	Std. Error	χ^2	.Sig	إحصاءات أخرى
مقياس زيموسيكى zFc	zfc	27.288	12.578	4.707	.030	Chi-Square= ٥٦,٤٥١
ملكية العائلةx1.3	x1.3	-.123	.078	2.474	.116	٠٠٠Sig. = 0.
ملكية المؤسسةx1.5	x1.5	-.071	.041	3.011	.083	٦٦٧R^2 = 0.
عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيينx3	x3	-1.037	.463	5.025	.025	

[خلاصة المبحث الثالث]

قام الباحث في هذا الفصل بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار مدي أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات علي جودة المراجعة ، وذلك من خلال استخدام البيانات الفعلية لعدد ٥٠ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية .

وتم استخدام الإصدار الثاني عشر من البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية من خلال استخدام الإحصاء الوصفي ، الارتباط ، الانحدار اللوجستي البسيط ، والانحدار اللوجستي المتدرج .

وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلي انه بشكل عام يعد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع وفقا للانحدار اللوجستي المتدرج هم مقياس زيموسيكى ZFC لقياس التعثر المالي ، وعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين X3 ، الملكية المؤسسية X1.5 وعدم معنوية بقية النماذج ، إلا انه في ظل استخدام مصفوفة الارتباط والانحدار اللوجستي البسيط اثبت معنوية كلا من عدد أعضاء لجنة المراجعة الغير التنفيذيين X5 ، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي X2 ، إلا انه لم تثبت معنوية عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين X4 ، وكون المراجع الخارجي (أو مراقب الحسابات كما يطلق عليه القانون المصري) مرتبط أو غير مرتبط بمكتب مراجعة دولي X6 .

النتائـــج :

١ - لا يوجد اتفاق بين الكتاب أو الباحثين أو المؤسسات المعنية علي مفهوم واضح لحوكمة الشركات أو علي مكونات هيكل (آليات) الحوكمة .

٢ - يمكن أن تعكس حالات الانهيار والإفلاس ضعفا في هياكل الحوكمة عند ممارسة دورها الإشرافي علي التقرير المالي ومن ثم ظهور مشكلة الغش والأخطاء بالتقرير المالي ، ومن ثم القصور في جودة المراجعة . ويمكن أن تظهر تلك المشكلة نتيجة لبعض أو لكل الأسباب التالية : (ضعف السلوك الأخلاقي للشركة - ظهور عدد كبير من الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما ترتب علي ذلك ظهور مشاكل الوكالة وبالتالي الحاجة إلي حوكمة الشركات - عدم حياد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين- عدم الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة و دور المدير التنفيذي الرئيسي - ضعف الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة أو عدم تواجدها أساسا -عدم حياد أعضاء لجنة المراجعة - عدم التغيير الدوري لرئيس لجنة المراجعة - عدم حياد المراجع وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة ومن ثم فشل المراجعة الخارجية - الدور السلبي لحملة الأسهم وخصوصا حاملي الأسهم من المؤسسات والشركات Institutional Shareholders .

٣ - يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية ، وجذب الاستثمارات للشركات ، وزيادة معدل النمو في سوق الأوراق المالية .

٤ - يوجد ارتباط وثيق بين التطبيق السليم لحوكمة الشركات وبين جودة المراجعة حيث تعمل مكونات هيكل الحوكمة (هيكل الملكية – مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – والمراجع الخارجي) معا في تكامل بحيث يؤدي كل منهم الدور المرتقب منه بالشكل الذي يحقق جودة التقرير المالي ومن ثم جودة المراجعة .

٥ ـ تلعب لجنة المراجعة كأحد مكونات هيكل حوكمة الشركات دورا حيويا في تحقيق جودة المراجعة ، وفي تعيين وعزل المراجع الخارجي ، والمساعدة في دعم استقلال المراجع الخارجي والإشراف علي الخدمات الاستشارية المقدمة من المراجع ، وحل المنازعات بين الإدارة والمراجع الخارجي .

٦- أهمية دور لجنة المراجعة في حماية المراجع الخارجي من العزل بعد إصدار تقرير يتضمن التحفظ بشان إمكانية عدم استمرار الشركات محل المراجعة وتشير نتائج بعض الدراسات إلي أن لجان المراجعة التي يتمتع أعضاؤها بالاستقلال والخبرة تساعد علي عدم عزل المراجعين مباشرة نتيجة إصدار تقارير تتضمن تحفظا بشان إمكانية استمرا الشركة محل المراجعة .

٧- تساعد حوكمة الشركات علي حماية جميع أصحاب المصالح وخصوصا حاملي الأسهم (المستثمرين) من أي غش في القوائم المالية .

التوصيـــات :

١- تطوير المناهج العلمية بالجامعات حيث تلعب دورا هاما في إمداد سوق العمل بخريجين مؤهلين أخلاقيا وذلك بإضافة مقرر لأخلاقيات المهنة يتم تدريسه في الكليات المعنية ، وذلك لأن الحوكمة نشأت لمقاومة السلوك غير الأخلاقي فانه ربما يكون من الأجدى من قبيل الوقاية خير من العلاج أن يدقق في اختيار ذا الدين والخلق لشغل المناصب الإدارية العليا .

٢- عقد ندوات ومؤتمرات وبرامج تدريبية من قبل المهتمين بحوكمة الشركات مثل المعهد المصري للمحاسبين ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، والهيئة العامة لسوق المال ، وإدارة الإفصاح بالبورصة المصرية . للتعرف علي كيفية تطبيق حوكمة الشركات ، وما هي دوافع التطبيق ، والمزايا والفرص التي تعود من ذلك وأيضا تدريب المسئولين عن الحوكمة علي القيام بمهامهم .

٣- تطوير المادة (٧) من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لتتضمن الإفصاح عن المؤهلات العلمية للجنة المراجعة ولا تقتصر فقط علي المشهود لهم بالكفاءة والخبرة وإنما يجب أن تتضمن الحاصلون علي المؤهلات العلمية في المجال المحاسبي مع تحديد الحد الأدنى والأعلى للمكافآت المعطاة لهم مع التغيير الدوري لرئيس لجنة المراجعة وتحديد الفترة اللازمة لذلك ، وأيضا ينبغي أن يكون جميع أعضائها مستقلين وليسوا غير تنفيذيين اقتضاء بقواعد القيد الدولية وللاستفادة من المنافع التي تعود من جراء ذلك وكذلك بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة .

٤- إنشاء جمعية حماية حقوق المستثمر في مصر من خلال توعية المستثمرين بحقوقهم القانونية خاصة وان كثير من النصوص القانونية غير مفعلة مثل نص المادة (٥٩-٦٠-٦٣) من قانون الشركات المصري ، كما ينبغي عليها دراسة قوانين حماية حقوق المستثمر في كل دولة والاتجاه نحو محاكاة الأفضل فيها .

٥- تفعيل سلوك الأمانة المهنية للمراجع الخارجي وذلك من خلال تشجيع المراجع علي الإفصاح للأطراف المعنية في حالة اكتشاف أي أخطاء أو تحريفات .

٦- العمل علي تأكيد استقلالية المراجعين وتطوير المعايير المؤيدة لذلك .

٧- ضرورة تشجيع الشركات العائلية وذات الاكتتاب المغلق إلي شركات مساهمة وذات اكتتاب عام حتى يمكن الاستفادة من نتائج تطبيق آليات الحوكمة .

مراجع البحث :

أولا – المراجع العربية :

١- إيمان أحمد عزمي ، " حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية – الوضع القائم والإطار الملائم " ، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١٥ : ٤١٦.

٢- د. خالد سعيد بركات ، " حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص المراجع الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول والثاني ، المجلد التاسع والعشرون ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٩ : ٢٢٩.

٣- د. سميحة فوزي ، " تقييم مبادىء حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٣ ، ص ٣.

٤- د. سيد عبد الفتاح صالح حسن ، " مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة : مدخل مقترح " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٩٨ . ص ٢٠٦.

٥- د.عاطف محمد أحمد ، " دراسة اختبارية لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، السنة الثالثة عشر ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٣ ، ص٤٨٦ .

٦- د. فايزة محمود حلمي يونس ، " لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بشركات المساهمة في مصر: دراسة ميدانية استطلاعية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلة العشرون ، العدد الأول ،١٩٩٦ . ص ٢٦٩- ٣٢٥

٧- - قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر رقم 159 لسنة 1981 .

٧ - د.طارق حسنين ، د.أحمد سباعي ، " مدي إدراك خصائص جودة المراجعة الحسابات من الأطراف ذوي العلاقة بعملية المراجعة – دراسة ميدانية " ، المؤتمر السنوي بعنوان مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير ، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، ٢٨- ٢٩ /٦/ ٢٠٠٦ ، ص ٥ :٦

ثانيا - المراجع الأجنبية :

9- Adrian Fares:" Corporate Governance From A Banking Perspective", Center for International Private Enterprise, February 5, 2003.p2.

10- Beasley ، M.، "An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud " ، The accounting review . Vol .71. 1996.

11- Biao, X. et.al. ," Earning Management and Corporate Governance : The roles of the board and the audit committee " ,working paper in Southern Illinois University. July 2001. PP 1:14.

12- Cohen, J.M. , et.al. ,, "Corporate Governance and the Audit Process", *Contemporary Accounting Research* ,vol.19, Winter 2002. PP: 573-594 .

13- Cadbury Committee ، "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance " ، Financial Reporting Council ، London Stock Exchange ، London ، 1999.

14- David, B. ,"Restoring Trust after fraud: Does Corporate Governance matter " The Accounting Review, VOL.80, NO.2, 2005.

15- Dezoort ، F. et al ،" Audit Committee Effectiveness: A synthesis of The Empirical Audit Committee literature " ، Journal of Accounting Literature ، 2002 .

16- Deborah , S. A.، "The Relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases"، working paper ، university of Alabama ، November2002.

17- DeAngelo ، L. E .، " Auditor Size and Audit Quality"، Journal of Accounting and Economics ، 1981 ، Vol.3، P 183.

18- Eugene, A. and Imhoff, J. , " Accounting Quality, Auditing, and Corporate Governance" Accounting Horizons , 2003. PP.117 – 128.

19- Gerald. J , and Jian . , " Disclosure Quality and Earnings Management ", May 2001 . available at http://www.ssrn.com. P 10.

20- Hsuch ، E. H.، " Board Of Directors and Audit Committee In Initial Public Offering " Doctor Of Business . 2007، pp 12 :42. http://proquest.umi.com/pqdweb .

21- Jeffrey D. , et al ." Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting" The Accounting Review, January 2007.P7.

22- Joseph .V. , et al . ," Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management " , February 2006, PP 17 : 18 . available at http://www.ssrn.com.

23- International Organization of Securities Commissions ، " Principles of Auditor independence and the Role of Corporate Governance in Monitoring an auditor's Independence " . October 2002 . p p.6:8.

24- The Institute of Internal Auditors ،" A New World of Corporate Governance" ، Center for International Private Enterprise، 1/4/2006.

25- Rodrigo, S.v. ," Financial Reporting Quality and Investment Efficiency ". , 2006 , P NO. 16. available at http://www.ssrn.com .

26- Mcmullen,D.A."Audit committee performance: An investigation of the consequences associated with audit committee ", Journal of practice and theory, vol .15.1996. pp 87 : 103.

27- Mohammed, B., " Corporate governance: Directors, shareholders and the audit committee", Journal of financial crime ,. London: Vol. 11, Oct 2003.

28- organization For Economic CO-Operation and Development (OECD), Principles of Corporate Governance, 2004, www.oecd.org.

29- Sarbanes – Oxley Act . section 2 . Definitions . number [3] [A] .

30- Pricewaterhousecoopers, "Audit Committee: good practices for meeting market expectations" second edition, 2003.p.6.available at : http://www.pwc.com.

31- Noel ، O .S. ، " The Impact of Board Composition and Ownership on Audit Quality : Evidence from Large UK Companies " ، British Accounting Review ، (2000).

32- Watts ، R. & J.Zimmerman. ، " Auditor Independence and the Theory of the firm : some Empirical Evidence" Journal of Law and Economics the firm ، 1983، October، P 613.